تحت عنوان «الموارد والأجيال المقبلة والصالح العام»

المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018 يبدأ فعالياته في بيروت

■ خوري: يتوجب النجاح في تحقيق الاندماج بين عناصر التنمية المستدامة الاقتصاد والاجتماع والبيئة

■ رباح: المنطقة العربية بموقعها الإستراتيجي تمكننا من جعل التنمية المستدامة ثورة حقيقية في منظومتنا

جانب من المنتدى

■ الحكيم: التنمية لا يمكن أن تتحقق من دون التعاون والتعاضد العالمي والإقليمي والوطني

■ العجيزي: المنطقة العربية تشهد مرحلة استثنائية من حروب وصراعات تؤثر سلباً على مسيرة التنمية المستدامة

انطلقت فعاليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018 في بيروت أمس الثلاثاء تحت عنوان (الموارد والاجيال المقبلة والصالح العام).

وقال ممثل رئيس الوزراء اللبناني وزير الثقافة غطاس خوري في كلمة الافتتاح ان ما يميز اجندة التنمية المستدامة لعام 2030 انها تراعي خصوصيات الدول وقدراتها الوطنية وتحدياتها الداخلية وتشير الى المسؤولية المشتركة بين الدول لتحقيق التنمية المستدامة لجميع الشعوب وتؤكد اهمية التعاون الدولي في هذا الاطار.

وشدد على ضرورة النجاح في تحقيق الاندماج بين عناصر التنمية المستدامة الاقتصاد والاجتماع والبيئة نظرا لترابطها وتاثيرها على بعضها البعض.

واشار خوري الى ان بعض الدول العربية كانت في طليعة الدول التي قدمت تقارير المراجعة الوطنية الطوعية الى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك لافتا الى حرص هذه الدول على اطلاع المجتمع الدولي على تطلعاتها في التنمية المستدامة واحتياجاتها خصوصا وانها تعاني اليوم من ازمات وصراعات كبيرة تفرض مساعدتها.

من جانبه اعتبر وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة في المملكة المغربية عزيز رباح ان «التنمية المستدامة تفرض علينا البحث في كيف تغير المنظور الثقافي لتحويل التنمية المستدامة منطقا للعيش وليس مجرد اليات تقنية».

وقال ان «موضوع التنمية المستدامة فرصة تاريخية لجعل التنمية المستدامة تحولا جوهريا في بعده الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لتوفير الموارد الطبيعية وحسن استخدامها لخدمة الأجيال المقبلة».

ورأى ان «المنطقة العربية بموقعها الاستراتيجي وبمواردها الطبيعية والبشرية تمكننا من ان نجعل من التنمية المستدامة ثورة حقيقية في منظومتنا وبرامجنا وسياساتنا».

من جهته قال مساعد الامين العام للأمم المتحدة الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (اسكوا) محمد الحكيم ان التنمية لا يمكن ان تتحقق من دون التعاون والتعاضد العالمي والاقليمي والوطني معتبرا ان الانسان يشكل محور عملية وضع الخطط والسياسات التنموية المتكاملة.

واشار الى ان بعض الموارد الطبيعية في الدول العربية محكومة بالزوال وبعضها مرتبط بتقلبات السوق العالمية والبعض الاخر بات استخدامه يشكل عبئا على البيئة والانسان معددا التحديات التي تواجه المنطقة من الشح الذي يصيب الموارد المائية واثار تغير المناخ والتصحر بالإضافة الى ازدياد عدد السكان وتفاقم المشاكل البيئية والصحية في ظل الصراعات والنزاعات والحروب والاحتلال.

ولفت الحكيم الى ان المنتدى سيبحث في كيفية تحويل استخدام الموارد الطبيعية العربية وادارتها باتجاه الاستدامة والخير والصالح العام ومدى قدرة الدول العربية على تلبية احتياجات الاجيال المقبلة بالاسترشاد بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وقال «على الرغم من التحديات التي تواجه بلداننا العربية بدأنا نلمس تقدما ملحوظا وممارسات تبشر بتحقيق ما نصبو اليه» مشيدا بجهود تلك الدول في التقدم على مسار التنمية وبجهود البلدان التي اعدت تقارير وطنية طوعية وتلك التي تعمل على اعدادها.

من جانبها قالت مديرة ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول العربية ندى العجيزي ان المنطقة العربية تشهد مرحلة استثنائية من حروب وصراعات وهجرة ما ادت جميعها الى تدهور الواقع البيئي فضلا عن انتشار التلوث واتساع رقعة التصحر وتدهور التنوع البيولوجي ما يؤثر سلبا على مسيرة التنمية المستدامة في المنطقة.

ولفتت الى ان جامعة الدول العربية قامت من خلال اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع الاطار الاسترشادي العربي لتسترشد به الدول العربية في خططها الوطنية.

بدوره قال المدير الاقليمي لصندوق الامم المتحدة للسكان للدول العربية لؤي شبانة «تعتبر المنطقة العربية اقليما متميزا من منظور التنمية العالمية فهي على الرغم من صغرها سكانيا وجغرافيا الا انها غنية بنماذج واوضاع واتجاهات غير متجانسة من المنظور التنموي ففيها النمو المتسارع والنمو المتباطئ وفيها الاوضاع الانسانية الصعبة ونقص في الموارد المائية وتحديات بيئية كما فيها ايضا انشط حالات الحراك السكاني الطوعي والقسري».

واضاف ان احترام الحريات الاساسية وحمايتها وتعزيزها يعتبر اساسا للتنمية المستدامة «مع اقرار خاص باهمية التنمية الاجتماعية».

ولفت شبانة الى ان الدراسات تشير الى ان ما شهدته المنطقة العربية منذ عام 2011 حمل طابعا اجتماعيا نحو تغيير العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن شملت مطالب اجتماعية متعلقة بالعيش الكريم وفرص العمل والمشاركة والكرامة والحق بالمعرفة والتنمية والحصول على الفرص المتكافئة.

يذكر انه يمثل دولة الكويت في المنتدى الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي الذي سيقدم ورقة عمل حول جهود دولة الكويت في مجال التنمية المستدامة.

ومن المقرر ان يستمر المنتدى حتى غدا الخميس ويتضمن سبع جلسات عامة.

وتناقش الجلسات العامة (تنفيذ خطة عام 2030 من منظور البلدان العربية) و(الاستعراضات الوطنية الطوعية وما يتبعها) و(دمج الموارد الطبيعية في التخطيط الانمائي لتحقيق المزيد من المنعة والاستدامة) و(اعادة النظر في التنويع الاقتصادي) و(التخطيط من اجل مدن منيعة وشاملة ومستدامة) و(تمويل التنمية في المنطقة العربية) و(نتائج الاجتماعات التحضيرية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة وللمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2018).

كما يتضمن المنتدى تسع جلسات متخصصة تتمحور حول تبادل الدروس المستفادة والمجتمع المدني في المنطقة العربية والمياه والمساواة بين الجنسين والشباب والبيئة والموارد الطبيعية والطاقة المستدامة واضفاء الطابع المحلي على اهداف التنمية المستدامة. وتنظم (اسكوا) المنتدى العربي للتنمية المستدامة في ربيع كل عام وهو يشكل لقاء للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وللمنظمات الإقليمية والدولية لتجديد التزامها بدعم مسيرة التنمية بالمعرفة والمشورة والخبرة على المستويين الوطني والإقليمي.

ويشكل المنتدى منصة جامعة تعكس الارادة الاقليمية للتعامل مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ولرسم خارطة طريق لمواجهة التحديات التنموية من منظور تكاملي يراعي الاولويات الوطنية والقضايا العابرة للحدود ويحفز التعاون بين دول المنطقة لتحقيق الرفاه لمجتمعاتها والاستدامة لثرواتها الطبيعية.

أسواق الاقتصادات المتقدمة تتراجع وسط عودة التقلبات

الأسهم الخليجية تشهد أداءً استثنائياً في الربع الأول من 2018

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أن معظم أسواق الأسهم الخليجية تفوقت بأدائها على الأسواق العالمية خلال الربع الأول من العام 2018، بينما سجلت الأسواق المتقدمة أول تراجع لها على أساس ربع سنوي منذ عامين. وقد تأقلمت الثقة العالمية للمستثمرين مع التطبيع في السياسات النقدية والتطورات الجيوسياسية التي طرأت في الأشهر الأخيرة. ولكن من الملوقع أن تسجل الأسواق نموا إيجابيا بوتيرة معتدلة خلال العام 2018، وذلك على إثر توقعات بقوة النمو العالمي والأوضاع المالية الميسرة.

عادت التقلبات إلى الأسواق العالمية في الربع الأول من العام 2018 بعد الهدوء غير المعتاد الذي شهدته في العام 2017. حيث ظهرت هذه التقلبات في البداية نتيجة وجود مؤشرات على تغير التوقعات التضخمية العالمية نحو الارتفاع في إطار اقتصاد عالمي منتعش، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة بصورة أسرع وبمعدل أعلى من التوقعات. و بالضافة إلى ذلك فإن المخاوف التي أثارها رحيل عدد من كبار موظفي الإدارة الأميركية والسياسة الحمائية للتجارة الأميركية أدت إلى بقاء الأسواق في حالة متحفظة منذ ذلك الحين.

التجارة والسياسات النقدية

سجلت الأسهم العالمية أول خسائر لها على أساس ربع سنوي وذلك منذ عامين، فقد تراجع مؤشر مورغان ستانلي العالمي بواقع 2.3٪ في الربع الأول من العام 2018 نتيجة التراجع الذي شهدته الأسواق المتقدمة. وتراجع مؤشري «ستاندرد آند بورز» و«داو جونز الصناعي» بواقع 1.2٪ و2.5٪ على أساس ربع سنوي وذلك على التوالي. كما تراجع مؤشر «يورو ستوكس 600» الذي يشمل جميع الأسواق الأوروبية بواقع 4.7٪. بالمقابل، سجلت الأسواق الناشئة أداءً أفضل، حيث ارتفع مؤشر «مورغان ستانلي» لأسواق المال الناشئة بواقع 0.4٪ بدعم من قوة الاقتصاد، بينما سجّل مؤشر «مورغان ستانلي» للأسهم الخليجية أداءً استثنائياً، بزيادة بلغت 7٪ على أساس ربع سنوي.

وتأثرت الأسهم الأميركية بالتغيرات التي طرأت على التوقعات حول التضخم ومبادرات الرئيس ترامب حول السياسة التجارية. ففي البداية، ارتفعت كفة الترجيحات حول رفع مجلس الاحتياط الفيدرالي للفائدة على إثر احتمال تبنيه سياسة نقدية أكثر تشدداً نتيجة ارتفاع التضخم وضيق سوق العمل، ولكن تفاجأت الأسواق بالإعلان عن الرسوم الأميركية الجديدة للتجارة الخارجية وتصاعد حدة الخطاب بهذا الشأن. حيث تقلبت الأسواق الأميركية في أواخر الربع في ظل محاولتها تخمين مدى حدّة السياسات الجديدة، التي لطالما أفضت إلى نهاية أفضل من التوقعات المسبقة بشأنها.

وفي أوروبا، انخفضت الثقة نتيجة قوة اليورو والخوف من التصعيد التجاري ومدى تأثيرهما عل الشركات المستفيدة من التصدير. وقد انعكس تباطؤ النمو في تراجع مؤشر مديري المشتريات ومؤشرات الثقة والتساؤلات بشأن الأوضاع السياسة الأوربية في زيادة التحفظات من قبل المستثمرين خلال الربع.

بالمقابل، سجلت الأسواق الناشئة أداءً أفضل، مستفيدة من ضعف الدولار وقوة النمو الاقتصادي، غير أنها أيضا تأثرت كغيرها بالمخاوف التي أثارها النزاع التجاري. وبالرغم من ذلك، لا تزال هذه الأسواق جاذبة للمستثمرين بصورة جيدة، إذ تشير توقعات معهد التمويل الدولي إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي في الأسهم الناشئة إلى 495 مليار دولار في العام 2018 مقارنة بـ 444 مليار دولار في 2017 وذلك بدعم من تسارع نمو الاستثمارات الحافظة.

تفاوت اداء الأسهم الخليجية

واكبت الأسهم الخليجية أداء الأسهم العالمية خلال معظم الربع الأول من العام 2018، إلا أن بعضها اتخذ منحى أفضل بعد إعادة التصنيفات من قبل مزودي مؤشرات الأسواق المالية وارتفاع أسعار النفط، إذ احتلت الأسهم السعودية الصدارة من حيث أدائها في أعقاب رفع تصنيف السوق السعودية من قبل «فوتسي» لمؤشر الأسواق الناشئة، مسجلة ارتفاع بلغ 8.9٪ على أساس ربع سنوي بدعم من قوة جذب الاستثمار الأجنبي. كما ساهم إعلان خطة الانضمام التدريجي لبورصة الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة من قبل «فوتسي» و الإفصاح عن قائمة الأسهم المؤهلة في ارتفاع مؤشر السوق بواقع 3.6٪ على أساس ربع سنوي. وجاء أداء سوق ابو ظبي المالية جيداً (بالارتفاع 4.3٪ على أساس ربع سنوي) بدعم من قوة الإيرادات النفطية بينما لم تسجل بورصة قطر تغيراً ملحوظا، ولكن من المتوقع أن تزداد جاذبيتها للمستثمرين بعد رفع سقف التملك الأجنبي في عدد من أهم المؤسسات القطرية. وجاء سوق دبي في المرتبة الأخيرة بتراجع بلغ 7.8٪ نتيجة ركود طفيف في الاقتصاد وضعف نشاط سوق العقار.

من المتوقع أن يزداد اهتمام المستثمرين بالأسواق الخليجية بشكل كبير بعد ترقية بعض أسواقها، إذ من المتوقع أن تشكل السوق السعودية 2.7٪ من وزن مؤشر «فوتسي» للأسواق الناشئة حينما يتم ضمها في مارس 2019، و4.6٪ في حال احتساب الاكتتاب العام لشركة أرامكو، مما سيرفع التدفقات الساكنة للسوق المبدئية بنحو 5 مليارات دولار. كما من الممكن أن تساهم ترقية السوق السعودية إلى مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة في يونيو المقبل في إضافة 10 مليار دولار في الصناديق الساكنة، مع توقعات بارتفاع إجمالي التدفقات إلى السوق (من ضمنها المتحركة) إلى 30 مليار دولار خلال السنوات المقبلة. وسيتم تقسيم انضمام بورصة الكويت لمؤشر «فوتسي» إلى مرحلتين، في سبتمبر وديسمبر من العام 2018 و سوف يكون وزنها في المؤشر عند 0.4٪. ومن المحتمل أن يساهم ذلك في إدخال 800 مليون دولار من التدفقات الساكنة.

وبدأت بورصة الكويت في أبريل بتنفيذ خطتها الهيكلية الجديدة والتي تتضمن فترة سماح تمتد سنة أمام الشركات المدرجة للامتثال بالمعايير والقوانين الجديدة. ومن المتوقع أن تساهم هذه التطويرات في إنعاش السيولة وجاذبية السوق لا سيما للاستثمار الأجنبي. ومن المفترض أن توفر هذه التغيرات، بما فيها انضمام البورصة لمؤشر «فوتسي»، زخماً في السوق وذلك لما يتمتع به اقتصاد الكويت من متانة.

من المتوقع أن تتلقى الأسهم العالمية دعماً من قوة النمو العالمي والأوضاع المالية الميسرة، إذ من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 3.9٪ في العام 2018 بينما يتوقع أن تبقى أسعار الفائدة العالمية متدنية (على الرغم من ارتفاعها في الفترة الأخيرة)، مما سيوفر بيئة اقتصادية متينة للأسواق. ولكن لا يزال هنالك بعض المخاطر، كاحتمال تباطؤ النمو العالمي رغم بلوغه مستوى جيد حالياً، واحتمالية تصاعد حدة النزاع التجاري العالمي، بالإضافة إلى امكانية ارتفاع حدة التطبيع في السياسات النقدية الذي قد يخلف أثراً سلبياً على الأسواق.

الرسم البياني ١:مؤشر مورغان ستانلي للعالم
(مؤشر)

رسم بياني توضيحي

خلال الفترة من 31-29 أكتوبر المقبل

الدوحة تستضيف الدورة الـ 12 من معرض «ميليبول قطر»

موريال كافانتاريس

تستضيف العاصمة القطرية الدوحة فعاليات الدورة الـ12 من معرض 'ميليبول قطر'، الفعالية الدولية الرائدة بمجال الأمن الداخلي والدفاع المدني على مستوى منطقة الشرق الأوسط، والذي ستنظمه وزارة الداخلية القطرية بين 29–31 أكتوبر المقبل في 'مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات'، وذلك بالتعاون مع شركة 'كوميكسبوزيوم سكيوريتي' الفرنسيّة. ومن المتوقع أن تكون دورة هذا العام الأضخم والأقوى من حيث المشاركة في تاريخ المعرض منذ إطلاقه. ولأول مرّة ستشتمل فعاليات 'ميليبول قطر 2018' على 'معرض ومؤتمر الدفاع المدني'.

ويشير تقرير أصدرته شركة الأبحاث الرائدة 'فروست آند سوليفان' إلى أن قيمة سوق الأمن الداخلي في منطقة الشرق الأوسط سترتفع إلى 19.7 مليار دولار بحلول عام 2022، مقارنة بالتوقعات البالغة 9.6 مليار دولار هذا العام. وفي ضوء ذلك، سيساهم معرض 'ميليبول قطر 2018' في تحديد أجندة أعمال هذا القطاع على مدى السنوات القادمة، خصوصا وأن بلدان المنطقة تتطلع قدما إلى الاستعانة بأحدث الحلول الأمنية الذكية لحماية حدودها.

يذكر أن معرض ميليبول قطر تماشيا مع رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية 2018–2022 التي أطلقتها وزارة الداخلية والتي تؤكد على أهمية إنشاء مجتمع يسوده السلام، والأمن، والطمأنينة. وسيسلط المعرض الضوء على مجموعة من أحدث حلول الدفاع والأمن والرصد والوقاية المخصصة لحماية السكان. كما ستنفرد دورة هذا العام بتقديم عروض تفاعلية حية، حيث يمكن للعارضين والزوار والمشترين الاطلاع بشكل مباشر على أحدث المنتجات والابتكارات الجديدة في القطاع. وبتوقع المنظمون مشاركة حوالي 270 عارضا و7000 زائر هذا العام.

كما سيشهد المعرض للمرة الثانية استضافة ندوات حواريّة تتضمن عروضا تقنيّة غنية بالمعلومات، ودراسات حالة، ومناقشات مهمة بحضور كوكبة من قادة الفكر العالميين وستتطرق الندوات إلى مواضيع ثلاثة وهي: الأمن والتهديدات السيبرانية، الدفاع المدني، إدارة الأمن في الفعاليات الكبرى.

ويؤكد منظمو المعرض أن الإضافة الجديدة لقطاع الدفاع المدني ستسهم في تعزيز مكانة 'ميليبول قطر' كمنصة دولية رائدة لمجالات الأمن الداخلي في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن فسح المجال أمام الشركات من الكويت وكذلك المعنيين بالدفاع المدني والأمن الوطني من أجل مناقشة أهمية السلامة والأمن بالنسبة لسكان العالم.

بهذه المناسبة، قالت موريال كافانتاريس، مدير فعالية ميليبول قطر: «نسعى دائما إلى إضافة التطور والابتكار إلى معرض ميليبول قطر ويعتبر دمج معرض الدفاع المدني مع نسخة 2018 إضافة نوعية. إن الدفاع المدني والأمن الداخلي ركائز أساسية لأي بلد وهدف ميليبول قطر أن يجمع النخبة من الخبراء، والعارضين، والزوار للتعرف على آخر التطورات والابتكارات في هذ المجال وتأسيس شراكات مفيدة لجميع الأطراف. إن ميليبول قطر هو صلة وصل بين المشترين، والمستخدمين، وخبراء الأمن والسلامة، والمصنعين، والموزعين، ونحن ندعو الشركات المتخصصة في هذا المجال من الكويت للمشاركة في نسخة 2018.»

وتجدر الإشارة إلى أن التسجيل للمشاركة في معرض 'ميليبول قطر 2018' مفتوح حالياً أمام العارضين المتحمسين لاستعراض أحدث حلولهم الأمنية. وقد تم إعادة تطوير الموقع الإلكتروني للمعرض، milipolqatar.com، لتوفير تجربة سهلة الاستخدام وتحسين المزايا العملية والتصفح.

ويعتبر 'ميليبول قطر 2018' فعالية تجارية مفتوحة حصرياً أمام الخبراء والمتخصصين بمجال الدفاع والأمن.